



## وباء كورونا والأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط

لقد تسبب وباء كورونا في حدوث آثار هائلة على مجتمعاتنا، لا سيما الضغوط الشديدة على أنظمة الرعاية الصحية لدينا والعواقب الوخيمة على اقتصاداتنا والاضطرابات الخطيرة في حياتنا اليومية. وفي هذا السياق، وعقب التحذيرات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، فإنه من الضروري النظر في الآثار المحتملة لهذا الوباء على الأمن الغذائي، وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة والعاجلة للتخفيف من حدة تلك الآثار.

لقد تسبب الوباء في حدوث اضطرابات طفيفة في سلسلة الإمدادات الغذائية حول العالم اعتباراً من أوائل أبريل 2020، لكن قد لا يستمر هذا الحال لفترة طويلة. يقول الخبراء إن العرض الغذائي العالمي في الوقت الحالي كاف لتلبية الطلب، غير أن الاضطرابات في سلاسل الإمداد حول العالم وهلع الشراء من قبل تجار الجملة قد تؤدي إلى حدوث اضطرابات شديدة في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والحد من حصول السكان الأكثر تأثراً على الغذاء<sup>1</sup>.

بدأ عدد من البلدان في وضع قيود على صادرات بعض الأغذية الأساسية من أجل حماية الأسواق المحلية<sup>2</sup>، وهذا أمر يثير القلق، لأن مثل هذه الإجراءات قد يكون لها تأثير كبير على سلاسل الإمداد. أصدر المديرون العامون لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية بياناً مشتركاً يحثون فيه حكومات الدول على الامتناع عن اتخاذ التدابير المتعلقة بالتجارة التي من شأنها التأثير على سلاسل الإمداد العالمية<sup>3</sup>.

هناك العديد من البلدان التي يمكن أن تعاني من صدمات السوق وانعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن البلدان الأكثر عرضة للخطر في منطقة البحر المتوسط في هذا الصدد هي لبنان وليبيا وموريتانيا وفلسطين وسوريا<sup>4</sup>.

يشير تقرير برنامج الأغذية العالمي<sup>5</sup> إلى أن الدول الأكثر تأثراً هي الدول منخفضة الدخل أو تلك التي تعتمد بشكل كبير على الواردات أو التي لديها احتياطات محدودة من العملات الأجنبية أو تلك التي تعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة.

ويحدد التقرير أفريقيا بأنها المنطقة الأكثر عرضة للخطر، حيث إنها موطن لغالبية السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم. كما يشار إلى العديد من بلدان منطقة الساحل، الجيران الجنوبيين لمنطقة البحر المتوسط، بأنها من البلدان الأكثر تأثراً أيضاً. تعطينا التجارب السابقة لمحة عن مدى تأثير الأوبئة على الأمن الغذائي في أفريقيا. على سبيل المثال، أثناء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، حدثت زيادة

<sup>1</sup> <https://news.un.org/en/story/2020/04/1061032>

<sup>2</sup> <https://www.nytimes.com/reuters/2020/04/03/world/europe/03reuters-health-coronavirus-trade-food-factbox.html>

<sup>3</sup> <http://www.fao.org/news/story/en/item/1268719/icode/>

<sup>4</sup> <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000114040/download/>

<sup>5</sup> <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000114040/download/>



كبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية وصلت إلى 150%<sup>6</sup> في المناطق المتضررة. كما أن آفة الجراد غير المسبوقة التي تجتاح شرق أفريقيا والمناطق المحيطة<sup>7</sup> حاليًا تدمر المحاصيل وقد تؤثر بشكل أكبر على الأمن الغذائي في تلك المناطق.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، من المعروف أن الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية قد تؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية ونشوب عنف، بما في ذلك أعمال الشغب<sup>8</sup> والمظاهرات المناهضة للحكومة والسلوكيات المعادية للمجتمع<sup>9</sup>. وإذا حدث ذلك خلال وباء كورونا، فقد يؤدي إلى انهيار تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، ونشوب أعمال نهب وأنواع أخرى من الجرائم، أو حتى اضطرابات سياسية أكبر، مما يؤدي إلى تفاقم الوباء ويسبب المزيد من عدم الاستقرار.

هناك العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يتعين على البلدان اتخاذها، والتي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية للوباء على الأمن الغذائي:

- مراقبة أسعار الأغذية وأسواقها عن كثب، ونشر المعلومات بشفافية من أجل توجيه سياسة الحكومة وتجنب حدوث حالة من الذعر العام<sup>10</sup>؛
- تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية لأشد السكان تأثرًا وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة في التحويلات النقدية المباشرة لأولئك الذين يعتمدون في عيشهم على القطاعات الأكثر تضررًا<sup>11</sup>؛
- الحفاظ على استمرار حركة التجارة وضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد العالمية بشكل طبيعي<sup>12</sup>. وهذا يشمل المراجعة المستمرة لسياسات الاستجابة للوباء وتأثيرها المحتمل، وتجنب فرض تدابير من شأنها تقييد التجارة وحركة السلع، وإزالة العقبات اللوجستية، ومراجعة السياسات الضريبية. يجب على الدول ألا تستخدم وباء كورونا كذريعة لإصدار سياسات حمائية تجارية مدمرة<sup>13</sup>.

تساهم البرلمانات من خلال دورها التشريعي والرقابي في الاستجابة للوباء وفي ضمان تعامل الحكومات بشكل صحيح مع قضية الأمن الغذائي على المستوى الوطني. يمكن للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تساعد على المستوى الإقليمي في تحديد وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في حالة نقص الغذاء، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

دأبت الجمعية على إيلاء اهتمام خاص لقضية الأمن الغذائي، حيث تعد منطقة البحر المتوسط من أكثر المناطق تأثرًا في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بآثار تغير المناخ وإدارة الموارد المائية. وقد انضمت الجمعية مؤخرًا إلى الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي، التي عقدت أول اجتماع لها في المغرب في أكتوبر 2019.

<sup>6</sup> <https://www.telegraph.co.uk/global-health/science-and-disease/coronavirus-disrupts-staple-crop-production-impact-food-security1/>

<sup>7</sup> <http://www.fao.org/ag/locusts/common/ecg/562/en/DL498e.pdf>

<sup>8</sup>

<https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Poverty%20documents/Introduction%20Guide%20for%20the%20Food%20Riot%20Radar.pdf>

<sup>9</sup> <http://www.fao.org/3/ca1587en/CA1587EN.pdf>

<sup>10</sup> <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000114040/download/>

<sup>11</sup> <http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/en/>

<sup>12</sup> <http://www.fao.org/news/story/en/item/1268719/icode/>

<sup>13</sup> <https://www.agrilinks.org/post/preventing-global-food-security-crisis-under-covid-19-emergency>

